

تنافر السياسة السعودية - القطرية .. استراتيجي أم مؤقت؟



www.alhramain.com

محمد الجرمن

ليس من المبالغة اعتبار المواجهة الحالية بين قطر ودول الحصار حدثاً كبيراً بكل المقاييس التاريخية، فلم يسبق أن تصادمت السعودية مع قطر بهذه الطريقة المباشرة والعلنية، وينتاب المراقب شعور بحالة حرب، حين يرى محسوبين على السعودية يطالبون بتغيير نظام الحكم في قطر، وتنصيب شخصية أخرى من «آل ثاني» خاضعة للإرادة السعودية.

تساؤل مشروع

بدأت الملحمة التصادمية بـ«أوركسترا إعلامية شرسه» من الجانب السعودي-الإماراتي ضد قطر، وكان ظاهراً عليها التنسيق المسبق منذ اللحظة الأولى، وهو ما ثبت بعد ذلك بالدليل الموثق. انطلقت الحملة باختراق وكالة الأنباء القطرية، ثم سلسلة من التقارير والتحليلات العدائية لقطر، ثم تحول الأمر إلى حصار شامل كاد أن يتطور إلى مواجهة وغزو مسلح، لو لا الاحتياطات القطرية، وكانت صخامة الحدث مفاجئة لمعظم المراقبين، نظراً لما كان يبدو ظاهرياً قبل ذلك من انسجام وأخوة وتفاهم بين دول الخليج، خاصة بين السعودية وقطر.

كانت هذه المفاجأة الصادمة باعثة لسؤال مهم: هل هذا الموقف العدائي المتطرف حالة عابرة واستثناءً من علاقة أصلها التفاهم والانسجام بين قطر وال السعودية، أم هو انفجار حتمي لاحتقان وتنافر كان مستوراً بغطاء الضغوطات المحلية والعالمية، وكان سيحصل في وقت لاحق لو لم يحصل حينها؟

الإمارات ليست رقماً صعباً

قبل الإجابة على السؤال لا بد من الإشارة إلى أن الإمارات، رغم دورها الكبير في الأزمة الحالية، فهي ليست الرقم الصعب في المعادلة الاستراتيجية، بمعنى آخر ليست السعودية بحاجة للإمارات ولا البحرين لتكون المواجهة خطيرة على المنطقة كلها، والعكس غير صحيح، فمواجهة الإمارات لقطر لوحدها، أو مع البحرين دون السعودية، لن تغير كثيراً من التوازنات الاستراتيجية في المنطقة.

وبهذا المنطق، فإن الإجابة على السؤال تستدعي تهميش الإمارات والتركيز على العلاقة السعودية القطرية والتأمل في حال الدولتين سياسياً واستراتيجياً وتاريخ علاقتهما، خاصة بعد أزمة الخليج، وهل هي علاقة انسجام أو تنافر.

أين الاتفاق والتنافر؟

صحيح أن قطر وال السعودية تشتراكان في الحاجة لأمريكا في الحماية، ويتتفقان على علاقة جيدة مع الغرب، ولكليهما موقف متحفظ من إيران، لكنهما يختلفان في أمور أكثر جوهرية.

السياسة القطرية

اشتملت السياسة القطرية الخارجية، منذ استلام الشيخ «حمد بن خليفة آل ثاني» مقاليد الحكم عام 1995 على قدر كبير من الاستقلالية الذاتية المتجردة من التبعية للسعودية بعد أن كانت أيام الشيخ خليفة بمثابة امتداد للسياسة السعودية.

بدأت ملامح التغيير سريعة في دولة قطر بإنشاء محطة «الجزيرة» الفضائية عام 1996 والتي كانت حدثاً استثنائياً في الوطن العربي بسبب مساحة الحرية غير المسبوقة المتاحة لها، سببت قناة الجزيرة لدولة قطر الكثير من المشاكل مع العديد من الدول العربية، ومنها السعودية، التي لا يقبل كيانها السياسي هذا النوع من المتنفس التعبيري في الرأي.

كان لتوسيع هامش التعبير وتحمل الصوت المخالف في قناة الجزيرة دور كبير في تحقيق نقلة ثقافية وإعلامية في الوطن العربي، وهو مضاد لما تريده السياسة السعودية التي تفضل تجهيل الشعوب.

في سياستها الخارجية، تقف قطر مع حريات الشعوب العربية و تطلعاتها، وتدعم القضية الفلسطينية وحركات المقاومة، بما فيها حركة حماس، ويعتبر كثير من المراقبين الموقف القطري الحكومي الرسمي مطابقاً لموقف شعبيها في هذه القضية، وإضافة لوقفها مع الحريات، فقد دعمت قطر حركات التحرر في مختلف الدول العربية، وكان ذلك بارزاً بشكل واضح في مسيرة الربيع العربي، وقد أصرت قطر على مواصلة هذا الدعم، رغم الصعوبات التي لاقتها بعد الثورات المضادة.

من جهة أخرى، استضافت قطر الكثير من الشخصيات الإسلامية والفكرية ذات التأثير العلمي والتربوي، كما تعاطفت السياسة القطرية مع بعض التيارات الإسلامية السلمية واستعانت بكتوارتها وتجربتها التربوية

والفنون والفلكلور.

وباستقراء شامل لسياسة قطر بشكل منهجي يمكن الخروج باستنتاج أن توجه الدولة محاكم في الجملة بمسؤولية عربية وإسلامية وحرص على رفع الوعي السياسي وتقليل المطالع والاستبداد في العالم العربي والإسلامي.

السياسة السعودية

في الجانب الآخر تتبنى الحكومة السعودية منذ نشأتها محاربة حرية الرأي وإغفالها مش التعبير، سواء داخل المملكة أو في أي منبر إعلامي عربي يدعو للثورة على الاستبداد والفساد والظلم، وكانت السعودية -ولا تزال- تتبنى موقفاً مناهضاً لحركات التحرر ضد الاستبداد، وتبذل نفوذها الديني والمالي والإعلامي والسياسي وربما العسكري ضد أي حركة تحررية.

في الستينيات من القرن الماضي، وقفت السعودية ضد الثورة في مصر واليمن، وحديثاً شنت حرباً ضروسًا ضد الربيع العربي ضد كل من يقف أو يتعاطف معه، ومن فضول القول أن السعودية هي الممول الرئيسي لنظام السيسي في مصر والداعم لـ«حفتر» في ليبيا، وهي التي أفسدت ثورة اليمن ودعمت «علي صالح» والحوظيين قبل أن تنقلب عليهم، كما أفسدت الثورة السورية واعترفت أخيراً برغبتها فيبقاء «بشار الأسد» وأنه أقل خطراً من الثوار.

في نفس السياق يأتي موقف السعودية ضد الجماعات الإسلامية، وخاصة الإخوان المسلمين، وبذلها جهوداً ضخمة سياسياً وإعلامياً لشيطنتهم وربطهم بالإرهاب، وفي نفس السياق كذلك كان موقفها المؤيد لقمع جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر، والداعم لـ«قرنق» ضد الحكومة السودانية في التسعينيات، بسبب توجهها الإسلامي، إضافة لموقفها المتحفظ حالياً من تركيا بسبب تصنيف «أردوغان» من الإخوان، فيما يخص القضية الفلسطينية، ذهبت الحكومة السعودية شوطاً بعيداً في التصريح على المقاومة، سواء في سياستها الخارجية أو الداخلية، خارجياً ضغطت الحكومة السعودية على حركة فتح إلى أن تخلت عن الكفاح المسلح، وشنَّت حملة عنيفة على حماس لإجبارها على نفس الموقف واعتبرتها أخيراً حركة إرهابية. داخلياً، منعت السعودية أي دعم إعلامي أو ديني أو جمع تبرعات للقضية الفلسطينية، وأعلنت تصنيف من يدعم حماس إرهابياً.

هذه السياسة القائمة على إغفالها مش التعبير ومحاربة حركات التحرر ومعاداة الجماعات الإسلامية السنية لا يستغرب أن يوازيها حملة مشابهة في الداخل في قمع حرية التعبير وحرب شرسة على الشخصيات الدعوية والتيارات الإسلامية داخل البلد.

وباستقراء شامل للسياسة الخارجية السعودية يمكن الخروج باستنتاج أن التوجه العام لهذه السياسة هو نشر الأممية السياسية ومحاربة الوعي وحركات التحرر ودعم المستبددين الدائرين في فلكها، وخدلان الهوية العربية والإسلامية.

هذه المقارنة بين السياسيين يجعل المراقب المدقق يخرج باستنتاج طبيعي أن المواجهة بين السعودية وقطر ليست حتمية فحسب، بل كانت موجودة حقيقة قبل الحصار، لكنها مستترة خلف الكواليس، وكان الذي منع انفجارها طول هذه المدة مجموعة عوامل في مقدمتها الموقف الأمريكي - قبل «ترامب» - الرافض لأية خلخلة في استقرار الخليج .

تاريخ التفاهم والتنافر

كانت قطر خلال فترة حكم الشيخ «خليفة بن حمد آل ثاني» لا تخرج عن الفلك السعودي، بل ربما لم يكن لديها أي سياسة خارجية ذي بال، بسبب تأثير الدوحة المحدود جداً تلك الأيام، بعد استلام الشيخ «حمد بن خليفة آل ثاني» مقاليد الحكم عام 1995 أطلقت دولة قطر سياسة إعلامية وخارجية بمنهجية مستقلة مبنية على ما ذكر أعلاه من توجهات مصادمة للتوجه السعودي. لم يرق ذلك للقيادة السعودية التي حاولت في غير مرة قلب نظام الحكم في قطر، وإعادة الشيخ خليفة إلى العرش. وكانت أبرز هذه المحاولات الفاشلة عام 1996 الذي أسهم فيها عدة أطراف إقليمية، على رأسها السعودية.

واستمر التنافر السعودي - القطري بعدها لسنوات طويلة في ظل صدام استراتيجي كان يتمظهر بعض الأحيان في حملات إعلامية واتهامات خفيفة ثم يقوم الطرفان بستره بتفاهم على مضض.

تفاهمت حدة هذا الاصطدام عند قيام الربيع العربي عام 2011، حيث أجبر الربيع العربي الدولتين على أن يكونا طرفي نقیض في سياستهما الخارجية والإعلامية والأمنية. رأت قطر في الربيع العربي موجة مباركة من الوعي العربي وفرصة للخلاص من الاستبداد يجب أن يدعم بكل وسيلة.

في الجانب الآخر، رأت السعودية في الربيع خطراً كبيراً يهدد عرشهما ووجودها السياسي. كان من الطبيعي أن يؤدي الربيع العربي إلى انحسار الغطاء الذي كان يستر حالة التنافر، ويكشف حقيقة التناقض والصدام بين السياسيين.

حاولت قطر تفادي أي صدام مع السعودية، لكن الأحداث التي صاحبت انقلاب «السيسي» ووقف قطر ضد الانقلاب ووقف السعودية مع الانقلاب أدى لتأجيج المشكلة.

وربما كان هذا هو الباعث للصدام السعودي القطري عام 2014 في عهد الملك «عبد الله»، حيث تحالفت السعودية مع الإمارات، التي تنسجم معها في سياستها تجاه الربيع العربي، وأقدمت على سحب سفيرها من قطر للمرة الأولى في تاريخ البلدين و هددت بالمزيد من التصعيد. غير أن التهيئة الدولية في ذلك الوقت لم تسمح بالتصعيد، و كان الرئيس الأمريكي «أوباما» وقتها صارماً في منع ما يمكن أن يزعزع الاستقرار السياسي والأمني بالخليج.

بعد أزمة 2014 توجهت السياسة القطرية في خطين متوازيين، الأول وضع خطة اقتصادية سياسية أمنية عسكرية لحماية قطر لو تكرر ما حصل وتطوره لحصار أو لمواجهة مسلحة، والثاني المزيد من المغاملة

خطة طوارئ شاملة

في خدمة الخط الأول كلفت القيادة القطرية مختصين بإعداد خطة شاملة، جاهزة للتنفيذ فيما لو تكررت المواجهة وصاحبها حصار وتهديد عسكري، اشتملت الخطة على برنامج تمويني بإعادة ترتيب إقليمي لعلاقتها، وتدشين خطوط بحرية وجوية مبنية على وجود الحصار، إضافة إلى برنامج دفاعي يتضمن تفعيل برنامج الخدمة الوطنية، والاستعانة بتركيا لو ترددت أمريكا في ردع السعودية والإمارات. أعدت الخطة فعلاً وجرى تفعليها بسرعة فائقة بعد انطلاق أزمة الحصار الأخيرة.

مجاملة ومداراة

في خدمة الخط الثاني، تبنت قناة «الجزيرة» المبالغة في محاملة السعودية والتکلف في تغطية الأخبار الإيجابية ومنع أي خبر سلبي عن السعودية، بل غيرت القناة لهجة تقاريرها حتى عن أحداث العالم العربي بما لا يغضب السعودية. ووصلت هذه المحاملة ذروتها قبل الحصار بأيام قليلة، حين كانت تغطية قناة «الجزيرة» لزيارة «ترامب» للرياض على هامش القمة الإسلامية الأمريكية، أكثر إيجابية وتجميلاً من تغطية قناة العربية.

وسرت المحاملة على الإعلام الرقمي، حيث كانت الحسابات والمعرفات القطرية في «تويتر» على نفس الخط الحكومي، حيث امتلأت بوابـل من المـاجـمالـات للـحـكـومـة السـعـودـية في مختلف المـنـاسـبات.

على الصعيد الأمني والسياسة الإقليمية، قدمت دولة قطر للسعودية في « العاصفة الحزم » مالم تقدمه لها دول خليجية أخرى، مثل الكويت وعمان، إذ أرسلت - رغم محدودية قدراتها العسكرية - فصيلاً من أفضل مقاتليها، مع قناعتها أنها حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل. هذا مع أن نظام «السيسي» الذي تلقى عشرات المليارات من الدولارات من السعودية لم يرسل جندياً واحداً للمشاركة في هذا التحالف.

وكان لدى المسؤولين القطريين، مثل وزير الخارجية والدفاع، تكليف بالمبالغة في محاملة السعودية، حتى وصل الحال بوزير الدفاع القطري «خالد العطية»، قبل فترة وجيزة من الحصار، أن وصف السعودية بأنها قوة «أخلاقية» في مجلس التعاون الخليجي. وقد تبين من خلال تصريحات الوزير بعد الحصار، أن تصريحاته كانت معاكسـة لـقـنـاعـاتـهـ، حيث تـحدـثـ عنـ تـارـيخـ «ـالـكـيدـ السـعـودـيـ» لـقـطـرـ، وـهـوـ أمرـ يـتعـارـضـ معـ كـونـهاـ قـوـةـ أـخـلـاقـيـةـ.

هذه المبالغة في المـاجـمالـات الإـعلامـية وـالـمـواـقـفـ السـيـاسـيـة وـتـخـفـيفـ دـعـمـ الـرـبـيعـ الـعـرـبـيـ وـدـعـمـ حـرـكـاتـ التـحرـرـ وإـرـسـالـ أـفـضلـ مـقـاتـلـيـهاـ لـلـيـمـنـ لمـ يـكـنـ كـاـفـيـاـ لـإـقنـاعـ السـعـودـيـةـ بـأـنـ قـطـرـ لـاـ تـرـيدـ مـوـاجـهـةـ، وـاـنـطـلـقـتـ أـزـمـةـ الحـصارـ بـطـرـيقـةـ مـفـتـلـةـ، بـعـدـ مـؤـامـرـةـ تـبـيـنـ تـفـاصـيلـهاـ لـاحـقاـ.

لماذا الأزمة الأخيرة تحديداً؟

لكن يبقى السؤال لماذا تجرأت السعودية «و والإمارات» على هذا الموقف الآن، رغم توبيخها من قبل أمريكا في 2014؟ الإجابة تجدها في أمريكا نفسها، حيث تغير الرئيس ووصل البيت الأبيض «ترامب» الذي له علاقة شخصية بصاحب القرار في السعودية الأمير «محمد بن سلمان». وتبين لاحقاً أن «ترامب» أعطى مواءً أخضر لـ«محمد بن سلمان» بإطلاق خطة الحصار، مخالفًا لرأي كل المؤسسات الأمريكية التي ترى في الأزمة إضعافاً لمصالح أمريكا في المنطقة. ولهذا فإن توفر شخصية مثل «ترامب» بهذه العلاقة الخاصة مع الأمير «محمد بن سلمان» كان بمثابة العامل الأهم الذي رفع الحجاب وكشف حقيقة التناحر الاستراتيجي بين السياسيين. ولعل الجانب السعودي قد أكد بعد الأزمة ما كان يخفيه من سوء الظن بقطر وقيادتها، وصار يردد في إعلامه وعلى لسان من يتبعه من الكتاب والمثقفين اتهام قطر بالكيد للسعودية منذ عقود. وبنفس النغمة لم يكتف الجانب السعودي بالحملة على القيادة القطرية الحالية، بل أشرك القيادة السابقة بالمسؤولية وهو ما يدعم نفس التفكير.

خلاصة

التناحر في العلاقة السعودية - القطرية منهجي وبنوي وقديم وليس مرتبطاً بوجود ملك أو شخص معين في السلطة، وسبق أن تجلى في عدة أشكال، لكنه بعد دعم «ترامب» ظهر بهذه الطريقة السافرة والصريحة. بل إن الصدام بين الدولتين، سواء على شكل حصار أو مواجهة عسكرية أو ملائنة إعلامية وسياسية، كان سيحدث عاجلاً أم آجلاً. وبنفس المنطق لا يمكن لهذا التناحر أن ينحصر، حتى لو رفع الحصار، إلا أن تغير دولة قطر سياستها بالكامل بما يشهيه النظام السعودي، أو يتغير النظام السعودي نفسه.

المصدر | الخليج الجديد